

الأصول في النحو

وقد قال قومٌ على قولٍ مَنْ قالَ : سَطَّيْنَةُ أَنْهَا (أَفْعُلَانَةٌ) وَغُيِّرَ
الْجَمْعُ فَجُعِلَ النونُ كَأَنَّهَا مِنَ الْأَصْلِ كما قالوا : مَسِيلٌ وَمُسْلَانٌ وَهَذَا مَذْهَبُ
وَهوَ قَلِيلٌ وَالْقِيَاسُ فِي نَحْوِ هَذَا أَنَّ تكونَ الهمزةُ هيَ الزيادةُ .
وقد قالَ بعضُ العربِ (مُتَسَطِّطٌ) فهذا يدلُّ على أَنَّ (أَطْطُوانَةً)
أَفْعُولَانَةٌ وَأَشْبَاهُهَا نَحْوُ : (أَرْجُوانَةٌ وَأُقْحُوانَةٌ) الهمزةُ فيها زائدةٌ لِأَنَّ
الْألفَ والنونَ كَأَنَّهما زيدا على (أَفْعُلٍ) ولا يجيء في الكلامِ (فُعْلُوءٌ) وَمَعَ
ذَلِكَ إِنَّ الواوَ لو جعلَها زائدةً لكانتْ إلى جنبِ زائدتينِ وَهَذَا لا يكادُ يكونُ .
قالَ : وَأَمَّا مُوسَى فالميَمُ هيَ الزائدةُ لِأَنَّ (مُفْعُلٍ) أَكْثَرُ مِنْ (فُعْلٍ)
مُفْعُلٌ يُبْنَى مِنْ كُلِّ (أَفْعُلْتُ) ويدلُّكَ على أَنَّ (مُفْعُلٌ) أَزَّهٌ
يصرفُ في النكرةِ . و (فُعْلٍ) لا تنصرفُ على حالٍ .
الضربُ الثاني ما قَرِيسَ على كلامِ العربِ وليسَ من كلامِهِمْ :
هَذَا النوعُ ينقسمُ قسمينِ : أَحدهما : ما بُنِيَ مِنْ حُرُوفِ الصَّحَةِ وَأُلْحِقَ بِمَا هُوَ
غَيْرُ مَضاعِفٍ وَالْقِسْمُ الْآخَرُ : ما بُنِيَ مِنَ الْمُعْتَلِّ بِنَاءِ الصَّحِيحِ وَلَمْ يجِدْ في كلامِهِمْ
مِثَالُهُ إِلَّا مِنَ الصَّحِيحِ .
النوعُ الأولُ : وَهُوَ الْمُلْحَقُ إِذَا سُئِلَتْ كَيْفَ تَبْنِي مِثْلَ (جَعْفَرٍ) مِنْ ضَرْبِ
قَلْتِ : ضَرْبُ بَبٍ وَمِنْ (عَلِمَ) قَلْتُ : عَلِمَ . وَمِنْ طَرُفٍ قَلْتُ : (طَرُفٌ)
وإِنَّ كَانَ فَعْلًا فَكَذَلِكَ تُجْرِيهِ مَجْرَى : دَحْرَجَ فِي جَمِيعِ أَحْوالِهِ .
وقالَ أَبُو عِثْمَانَ الْمَازَنِيُّ : الْمَطْرَدُ الَّذِي لَا يَنْكَسِرُ أَنَّ يكونَ مَوْضِعُ